

عنوان التقرير

اخلاقيات البحث العلمي

"أثر الشراكة بين القطاعين العام والخاص على تحسين كفاءة وجودة الخدمات الصحية في المملكة العربية السعودية"

إعداد الطالب/

ناصر عبدالهادي آل جارالله

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

٢٠٢٦

المقدمة

تُعد أخلاقيات البحث العلمي أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها الممارسة البحثية في المجالات الأكاديمية والتطبيقية، حيث ترتبط ارتباطاً مباشراً بسلامة الإجراءات البحثية، وموثوقية النتائج، وحماية حقوق المشاركين في الدراسات العلمية. ويُقصد بها مجموعة المبادئ والقواعد المنظمة التي تضبط سلوك الباحث أثناء جميع مراحل البحث، بدءاً من تصميم الدراسة وجمع البيانات، مروراً بالتحليل، وانتهاءً بعرض النتائج ونشرها، بما يضمن الالتزام بالصدق والدقة والنزاهة العلمية (Resnik, 2015).

وتزداد أهمية أخلاقيات البحث العلمي في الدراسات المرتبطة بالقطاع الصحي، نظراً لحساسية البيانات الصحية وتعقيد بيئة العمل الطبي، وما تتطلبه من مستويات عالية من السرية والالتزام المهني. كما أن طبيعة الأبحاث التي تتناول الشراكات بين القطاعين العام والخاص تستدعي قدراً أكبر من الانضباط الأخلاقي، باعتبارها ترتبط بمؤسسات خدمية ومالية وتنظيمية تتعامل مع المجتمع بشكل مباشر، مما يجعل أي خلل أخلاقي مؤثراً على جودة النتائج ومصداقيتها.

ويهدف هذا التقرير إلى تحليل الجوانب الأخلاقية المرتبطة بإجراء البحوث العلمية ضمن موضوع يتعلق بأثر الشراكة بين القطاعين العام والخاص على تحسين كفاءة وجودة الخدمات الصحية في المملكة العربية السعودية، من خلال توضيح المبادئ الأخلاقية الأساسية، والإشكالات المحتملة، والأطر التنظيمية التي تحكم البحث العلمي، بالإضافة إلى تطبيق هذه المبادئ على موضوع الدراسة بشكل عملي يعكس طبيعة البيئة الصحية في المملكة.

كما يسعى التقرير إلى إبراز الدور المحوري الذي تلعبه الأخلاقيات البحثية في تعزيز جودة المخرجات العلمية، وضمان حماية المشاركين، ودعم مصداقية النتائج، بما يساهم في رفع كفاءة البحث العلمي في مجال الإدارة الصحية، وتحقيق التوازن بين متطلبات البحث العلمي والاعتبارات الإنسانية والتنظيمية.

أهمية أخلاقيات البحث العلمي

لا يمكن النظر إلى أخلاقيات البحث العلمي باعتبارها جانباً شكلياً أو متطلباً إجرائياً في الدراسات الأكاديمية، بل هي عنصر جوهري ينعكس بشكل مباشر على قيمة المعرفة المنتجة ومدى الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، خصوصاً في القطاعات الحساسة مثل القطاع الصحي. وفي سياق دراسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الخدمات الصحية، تصبح الأخلاقيات البحثية جزءاً من جودة البحث نفسه وليست منفصلة عنه. (عبدالقُدوس، ٢٠٢٣)

أولاً: ضمان موثوقية المعرفة وتقليل الانحرافات العلمية

تعتمد القيمة العلمية لأي دراسة على مدى صدق بياناتها ودقتها. الالتزام بالمعايير الأخلاقية يحد من الممارسات التي قد تؤدي إلى تشويه النتائج مثل التلاعب بالبيانات أو اختيار عينات غير ممثلة. وعندما تُجمع البيانات بشكل نزيه وموضوعي، تصبح النتائج أكثر قدرة على عكس الواقع الفعلي للشراكات الصحية في المملكة، مما يعزز إمكانية الاستفادة منها في تطوير السياسات الصحية.

ثانياً: حماية المشاركين وتعزيز الثقة في البحث

في الدراسات الصحية، يُعد الإنسان محوراً أساسياً في عملية البحث، سواء كان ممارساً صحياً أو مستفيداً من الخدمة. لذلك فإن احترام الخصوصية والحصول على الموافقة المستنيرة يمثلان حجر الأساس في أي عمل بحثي. هذا الالتزام لا يحمي الأفراد فقط، بل يرفع مستوى الثقة بين المؤسسات الصحية والباحثين، ويشجع على التعاون في الدراسات المستقبلية.

ثالثاً: تعزيز بيئة التعاون المؤسسي بين القطاعات

تتطلب الأبحاث التي تتناول الشراكات بين القطاعين العام والخاص قدراً كبيراً من التنسيق بين جهات متعددة، وهو ما يجعل قيم مثل الشفافية والإنصاف والمسؤولية المشتركة ضرورية لضمان استمرارية التعاون البحثي. غياب هذه القيم قد يؤدي إلى تقييد الوصول إلى البيانات أو ضعف الاستجابة من الجهات المشاركة، مما ينعكس سلباً على جودة الدراسة.

رابعاً: رفع مستوى المصداقية العلمية والقبول الأكاديمي

تُعد النزاهة العلمية أحد أهم العوامل التي تحدد قبول البحث في الأوساط الأكاديمية والمجلات المحكمة. فالدراسات التي تلتزم بالمعايير الأخلاقية تحظى بدرجة أعلى من الموثوقية، لأنها تلتزم بالموضوعية وتبتعد عن تضارب المصالح والانحياز في عرض النتائج، وهو ما ينعكس على قوة التوصيات المستخلصة منها.

خامساً: دعم الاستدامة البحثية وبناء المعرفة التراكمية

الأخلاقيات البحثية لا تؤثر فقط على دراسة واحدة، بل تسهم في بناء بيئة علمية مستدامة تقوم على الثقة وتبادل المعرفة. وعندما تُحترم حقوق الملكية الفكرية ويتم توثيق المصادر بشكل صحيح، يصبح من الممكن تطوير الأبحاث السابقة والبناء عليها دون إشكالات علمية أو أخلاقية.

يمكن القول إن أخلاقيات البحث العلمي تمثل الإطار الذي يضبط العلاقة بين الباحث، والمشارك، والمؤسسة، والمجتمع. وفي المجال الصحي تحديداً، تصبح هذه الأخلاقيات جزءاً من جودة النظام البحثي وليس مجرد التزام نظري، خاصة عند دراسة موضوعات ذات تأثير مباشر على السياسات الصحية مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

المرتكزات الأخلاقية الأساسية في البحث العلمي

تقوم أخلاقيات البحث العلمي على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تشكل الإطار المرجعي الذي يُنظم سلوك الباحث أثناء تنفيذ الدراسة، وتضمن في الوقت نفسه حماية المشاركين ورفع جودة المخرجات العلمية. وفي سياق البحوث الصحية، لا تُعد هذه المبادئ نظرية فقط، بل تُمارس بشكل عملي في كل مرحلة من مراحل جمع وتحليل البيانات.

أولاً: الأمانة العلمية

تُعد الأمانة العلمية الأساس الذي تُبنى عليه مصداقية البحث، وتعني الالتزام بنقل المعلومات والبيانات والنتائج كما هي دون تحريف أو تلاعب، مع احترام حقوق الملكية الفكرية للمصادر الأخرى. وتشمل أيضاً تجنب جميع أشكال الغش العلمي مثل الانتحال أو تزوير البيانات أو إعادة صياغة النتائج بطريقة مضللة. (العواضي، ٢٠٢٢)

في السياق التطبيقي للدراسة الحالية، تتطلب الأمانة العلمية عرض نتائج استجابات العاملين في القطاع الصحي كما وردت فعلياً دون تعديل، حتى لو لم تتوافق مع التوقعات المسبقة حول أثر الشراكة بين القطاعين العام والخاص على كفاءة الخدمات الصحية.

ثانياً: النزاهة العلمية

ترتبط النزاهة بالالتزام بالموضوعية في جميع مراحل البحث، من تصميم الأداة إلى تحليل النتائج. وتعني الابتعاد عن أي تأثير شخصي أو مؤسسي قد يؤدي إلى تحيز في تفسير البيانات.

في هذه الدراسة، تظهر أهمية النزاهة عند تحليل العلاقة بين الشراكات الصحية وجودة الخدمات، بحيث يتم تفسير النتائج بناءً على المعطيات الإحصائية فقط دون توجيهها لخدمة تصور معين مسبق.

ثالثاً: الموضوعية

الموضوعية تعني التعامل مع البيانات كما هي دون تأثر بالأراء الشخصية أو الميول الفكرية. وهي عنصر حاسم في الدراسات التي تعتمد على الاستبانات والتحليل الإحصائي.

وفي دراسة الشراكة بين القطاعين، تتطلب الموضوعية تقييم أداء الخدمات الصحية في المستشفيات الحكومية والخاصة بناءً على مؤشرات قابلة للقياس مثل رضا المستفيدين وكفاءة العمليات التشغيلية، وليس بناءً على الانطباعات العامة.

رابعاً: السرية وحماية الخصوصية

السرية تعني حماية بيانات المشاركين وعدم استخدامها إلا لأغراض البحث العلمي. ويُعد هذا المبدأ ضرورياً بشكل خاص في القطاع الصحي نظراً لحساسية المعلومات المتعلقة بالعاملين والمؤسسات.

في التطبيق العملي لهذه الدراسة، يتم التعامل مع بيانات المستجيبين بطريقة مشفرة، مع عدم الإشارة إلى أسماء أو جهات بعينها، بحيث تظل البيانات في إطارها الإحصائي العام فقط.

خامساً: الموافقة المستنيرة

تشير الموافقة المستنيرة إلى حصول المشاركين على معلومات واضحة حول هدف الدراسة وطبيعتها واستخدام البيانات قبل مشاركتهم. ويجب أن تكون المشاركة طوعية بالكامل دون أي ضغط وظيفي أو إداري.

في هذا البحث، يتم توضيح هدف الاستبانة للعاملين في القطاع الصحي، مع التأكيد على حقهم في الانسحاب في أي وقت دون أي تبعات، بما يضمن احترام إرادتهم وحريتهم في المشاركة.

تتداخل هذه المراكز الأخلاقية بشكل متكامل لضبط العملية البحثية وضمان سلامتها. وعند تطبيقها في بيئة صحية معقدة مثل النظام الصحي السعودي، فإنها لا تحمي المشاركين فقط، بل ترفع أيضاً من جودة النتائج ودقتها، مما يجعلها أساساً لا يمكن الاستغناء عنه في أي دراسة علمية جادة.

الإشكالات الأخلاقية المرتبطة بالبحث العلمي

لا تخلو البحوث العلمية، خصوصاً في المجالات التطبيقية مثل الإدارة الصحية، من مجموعة من الإشكالات الأخلاقية التي قد تظهر في مراحل مختلفة من إعداد الدراسة أو تنفيذها. وتزداد حساسية هذه الإشكالات عندما يتعلق الأمر ببيانات بشرية أو مؤسسية، كما هو الحال في دراسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في القطاع الصحي.

أولاً: الانتحال العلمي

يُقصد بالانتحال العلمي استخدام أفكار أو نصوص أو نتائج بحثية لآخرين دون الإشارة إلى مصدرها الأصلي. ويُعد من أخطر الممارسات التي تهدد مصداقية البحث العلمي. (محمد، ٢٠١٢)

في المجال الصحي، قد يظهر الانتحال عند إعادة استخدام نماذج أو استبانات سابقة دون توثيقها بشكل صحيح. وهذا لا يؤثر فقط على الجانب الأكاديمي، بل قد يؤدي إلى بناء نتائج غير دقيقة إذا تم الاعتماد على أدوات غير موثقة أو غير ملائمة لسياق الدراسة.

ثانياً: تزوير البيانات

تزوير البيانات يعني التلاعب المتعمد في نتائج البحث أو تعديلها بما يخدم فرضية معينة. ويُعد هذا السلوك من أخطر الانتهاكات الأخلاقية لأنه يؤدي إلى إنتاج معرفة غير حقيقية. (دياب، ٢٠٠٧)

في هذه الدراسة، قد يظهر هذا الخطر في حالة تعديل استجابات المشاركين أو المبالغة في تفسير أثر الشراكة بين القطاعين العام والخاص على جودة الخدمات الصحية، وهو ما يؤدي إلى نتائج مضللة قد تؤثر على صناع القرار في القطاع الصحي.

ثالثاً: التحيز البحثي

التحيز يحدث عندما تتأثر عملية جمع البيانات أو تحليلها برؤية الباحث أو بتوجهات مسبقة تجاه موضوع الدراسة. وهذا يؤدي إلى اختلال في موضوعية النتائج.

في سياق هذه الدراسة، قد يظهر التحيز إذا تم التركيز على نتائج إيجابية فقط حول الشراكات الصحية وإهمال التحديات التشغيلية أو الإدارية التي قد تواجهها، مما يعطي صورة غير متوازنة عن الواقع.

رابعاً: انتهاك الخصوصية

يتعلق هذا الجانب باستخدام معلومات المشاركين أو المؤسسات دون الحفاظ على سريتها أو الكشف عنها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ويُعد من أخطر الإشكالات في البحوث الصحية.

في هذا البحث، قد يحدث الانتهاك إذا تم ربط إجابات المشاركين بهوياتهم الوظيفية أو مؤسساتهم بشكل يسمح بالتعرف عليهم، وهو ما يتطلب معالجة البيانات بشكل مجمع وإحصائي فقط دون أي إشارات تعريفية.

خامساً: تضارب المصالح

يحدث تضارب المصالح عندما تتأثر نتائج البحث بعوامل مالية أو إدارية أو مهنية خارج إطار البحث العلمي. وقد يكون ذلك نتيجة ارتباط الباحث أو الجهة الداعمة بمصلحة مباشرة من نتائج الدراسة.

في دراسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، قد يظهر هذا الإشكال إذا كانت جهة ما تسعى لإظهار نتائج إيجابية عن نموذج الشراكة بغض النظر عن الواقع الفعلي، مما يستدعي الحذر في تحليل البيانات والالتزام بالحياد الكامل.

تشير هذه الإشكالات إلى أن التحدي الأخلاقي في البحث العلمي لا يقتصر على الالتزام النظري، بل يمتد إلى الممارسة الفعلية في كل خطوة من خطوات الدراسة. وفي البيئة الصحية تحديداً، فإن أي خلل أخلاقي قد ينعكس بشكل مباشر على جودة القرارات والسياسات الصحية، مما يجعل الالتزام بالمعايير الأخلاقية ضرورة علمية ومهنية في آن واحد.

الأطر التنظيمية والضوابط الأخلاقية للبحث العلمي

تخضع البحوث العلمية في المجال الصحي لمجموعة من الأطر التنظيمية التي تهدف إلى ضبط الممارسة البحثية وضمان توافقها مع المبادئ الأخلاقية والمعايير الأكاديمية المعتمدة دولياً. ولا يقتصر دور هذه الأطر على الجانب الإجرائي فحسب، بل يمتد ليشمل حماية المشاركين، وتعزيز جودة البيانات، ورفع مستوى الشفافية في نتائج البحث، خصوصاً في الدراسات التي تتناول الأنظمة الصحية والشراكات المؤسسية (Weinbaum et al., 2018).

أولاً: لجان أخلاقيات البحث العلمي (IRB)

تُعد لجان أخلاقيات البحث المؤسسية (Institutional Review Boards) من أهم الجهات التنظيمية التي تشرف على الدراسات التي تشمل مشاركين بشريين، حيث تعمل على مراجعة البروتوكولات البحثية قبل تنفيذها للتأكد من توافقها مع المعايير الأخلاقية.

في البيئة الصحية، تتولى هذه اللجان تقييم مدى ملاءمة أدوات جمع البيانات، ومدى وضوح إجراءات الموافقة المستنيرة، إضافة إلى التأكد من عدم وجود مخاطر محتملة على المشاركين. وفي سياق دراسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، يكتسب دور هذه اللجان أهمية إضافية بسبب حساسية البيانات المرتبطة بالأداء المؤسسي والخدمات الصحية.

كما تسهم هذه اللجان في تقليل المخاطر الأخلاقية المحتملة مثل انتهاك الخصوصية أو إساءة استخدام البيانات، من خلال فرض ضوابط واضحة على طريقة جمع المعلومات وتخزينها وتحليلها.

ثانياً: دليل جمعية علم النفس الأمريكية (APA)

يمثل دليل APA أحد أهم المعايير الدولية المستخدمة في تنظيم الكتابة العلمية وتوثيق المصادر. ورغم أن نشأته في المجال النفسي، إلا أنه أصبح معياراً واسع الاستخدام في مختلف التخصصات الأكاديمية، بما في ذلك الإدارة الصحية.

يساهم هذا الدليل في تنظيم عملية التوثيق العلمي بشكل دقيق، مما يقلل من احتمالات الانتحال العلمي ويعزز الشفافية في الإشارة إلى المراجع. كما يحدد أسس عرض النتائج والأسلوب العلمي للكتابة، بما يضمن الاتساق في تقديم المعلومات وتحليلها.

وفي هذا السياق، يساعد الالتزام بمعايير APA في بناء بحث أكثر موثوقية، خصوصاً عند التعامل مع دراسات سابقة متعددة تتناول موضوع الشراكة بين القطاعين وتأثيرها على جودة الخدمات الصحية.

ثالثاً: المعايير الدولية المنظمة للبحث العلمي

إلى جانب الأطر المؤسسية والدليل الأكاديمي، توجد مجموعة من المعايير الدولية التي تنظم أخلاقيات البحث العلمي، مثل إعلان هلسنكي (Declaration of Helsinki) الخاص بالبحوث الطبية التي تشمل البشر، وإرشادات المجلس الدولي لمنظمات العلوم الطبية (CIOMS).

تركز هذه المعايير على عدة محاور أساسية، أبرزها:

- ❖ حماية حقوق المشاركين وكرامتهم الإنسانية.
- ❖ ضمان أن تكون المشاركة في البحث طوعية ومبنية على معرفة كاملة.
- ❖ تقليل المخاطر المحتملة إلى أدنى حد ممكن.
- ❖ ضمان العدالة في اختيار العينة وعدم التمييز.

في الدراسات المتعلقة بالقطاع الصحي السعودي، تمثل هذه المعايير مرجعاً أساسياً لضبط العلاقة بين الباحثين والمشاركين، خصوصاً عند التعامل مع بيانات حساسة أو مؤسسية.

رابعاً: دور هذه الأطر في تنظيم البحث وضمان جودته

تعمل هذه الأطر مجتمعة على خلق بيئة بحثية منظمة تقل فيها المخاطر الأخلاقية وتزداد فيها موثوقية النتائج. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال عدة أبعاد:

- تنظيم إجراءات البحث: من خلال تحديد خطوات واضحة للموافقة وجمع البيانات.
- حماية المشاركين: عبر فرض السرية ومنع استخدام البيانات خارج نطاق الدراسة.
- رفع جودة النتائج: من خلال ضمان أن البيانات تم جمعها وتحليلها وفق معايير علمية معترف بها.
- تعزيز الشفافية: عبر التوثيق الدقيق للمراجع والإجراءات البحثية.

في ضوء ذلك، تصبح هذه الأطر ليست مجرد متطلبات شكلية، بل جزءاً أساسياً من بنية البحث العلمي نفسه، خصوصاً في الدراسات التي تتناول النظم الصحية والشراكات المؤسسية ذات التأثير المباشر على المجتمع.

يمكن القول إن الأطر التنظيمية تمثل خط الدفاع الأول في حماية أخلاقيات البحث العلمي، حيث تضمن أن تتم الدراسات في بيئة علمية منضبطة تراعي حقوق الإنسان، وتلتزم بالمعايير الدولية، وتدعم جودة المعرفة الناتجة عنها.

وفي المجال الصحي، يكتسب هذا الدور أهمية مضاعفة نظراً لتأثير النتائج البحثية على السياسات الصحية واتخاذ القرار.

التطبيق الأخلاقي على موضوع الدراسة

يُعد هذا الجزء من أكثر أجزاء التقرير حساسية وعمقاً، لأنه ينقل أخلاقيات البحث العلمي من الإطار النظري إلى التطبيق المباشر داخل سياق الدراسة الحالية، والمتعلقة بـ أثر الشراكة بين القطاعين العام والخاص على تحسين كفاءة وجودة الخدمات الصحية في المملكة العربية السعودية. ويظهر التحدي الأخلاقي هنا في كيفية جمع البيانات وتحليلها ضمن بيئة صحية ومؤسسية تتسم بتداخل المسؤوليات وتعدد الجهات.

أولاً: آلية جمع البيانات

تم الاعتماد على الاستبانة الإلكترونية كأداة رئيسية لجمع البيانات، نظراً لملاءمتها لطبيعة القطاع الصحي وتعدد الفئات المستهدفة. وقد صُممت الأسئلة بطريقة تضمن الوضوح وعدم توجيه إجابات المشاركين نحو خيارات محددة، مع مراعاة أن تكون العبارات محايدة قدر الإمكان لتقليل أثر التحيز.

كما تم توزيع الاستبانة عبر قنوات رسمية داخل المؤسسات الصحية، بما يضمن الوصول إلى فئات مهنية متنوعة تشمل الإداريين، والممارسين الصحيين، والعاملين في أقسام الجودة والتخطيط، مع الالتزام بعدم إجبار أي مشارك على الاستجابة.

ثانياً: اختيار المشاركين (العينة)

تم اختيار المشاركين بطريقة عشوائية بسيطة لضمان تمثيل مختلف الفئات داخل القطاع الصحي العام والخاص في مدينة الرياض. ويهدف هذا الاختيار إلى تقليل التحيز وضمان أن تعكس النتائج الواقع الفعلي لمستوى الشراكات الصحية.

وقد تم مراعاة التنوع الوظيفي داخل العينة بحيث تشمل مستويات إدارية وتشغيلية مختلفة، مما يتيح رؤية أكثر شمولية حول أثر الشراكات على كفاءة وجودة الخدمات الصحية من زوايا متعددة.

ثالثاً: الموافقة المستنيرة

تم الالتزام بمبدأ الموافقة المستنيرة باعتباره أحد أهم الضوابط الأخلاقية في البحث العلمي. حيث تم تزويد المشاركين بمعلومات واضحة حول هدف الدراسة وطبيعتها، مع توضيح أن المشاركة اختيارية بالكامل ولا يترتب عليها أي التزامات وظيفية أو إدارية.

كما تم التأكيد على حق المشاركين في الانسحاب في أي مرحلة من مراحل تعبئة الاستبانة دون أي تأثير على وضعهم المهني، وهو ما يعزز مبدأ الحرية والرضا الكامل في المشاركة البحثية.

رابعاً: السرية وحماية البيانات

نظراً لحساسية البيانات في القطاع الصحي، تم اعتماد إجراءات صارمة لضمان سرية المعلومات. حيث تم التعامل مع جميع الاستجابات على أنها بيانات رقمية مجمعة دون أي معرفات شخصية أو مؤسسية مباشرة.

كما تم تخزين البيانات في ملفات محمية لا يمكن الوصول إليها إلا لغرض التحليل الإحصائي، مع تجنب أي استخدام قد يؤدي إلى كشف هوية المشاركين أو المؤسسات المشاركة، مما يحافظ على خصوصية البيئة الصحية والإدارية.

خامساً: حماية البيانات الصحية والإدارية

تتطلب طبيعة الدراسة التعامل مع معلومات تتعلق بكفاءة الأداء وجودة الخدمات الصحية، وهي بيانات قد تكون حساسة على مستوى المؤسسات. لذلك تم التعامل معها بطريقة تحليلية إحصائية فقط دون الخوض في تفاصيل تشغيلية يمكن أن تؤثر على سمعة أي جهة.

كما تم تجنب أي مقارنة مباشرة بين مستشفيات أو جهات بعينها، والتركيز بدلاً من ذلك على الاتجاهات العامة لمفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

سادساً: المخاطر المحتملة وطرق الحد منه

تم تحديد عدد من المخاطر الأخلاقية المحتملة في هذه الدراسة، من أبرزها:

- احتمال تردد بعض المشاركين في تقديم إجابات دقيقة خوفاً من التبعات الوظيفية.
- حساسية المعلومات المتعلقة بالأداء المؤسسي.
- إمكانية تفسير النتائج بشكل غير دقيق من قبل جهات غير بحثية.

وللتقليل من هذه المخاطر، تم اعتماد أسلوب الاستبيان المجهول، وتوضيح هدف البحث بشكل محايد، والتركيز على التحليل العام بدلاً من التقييم الفردي للمؤسسات أو الأفراد.

سابعاً: البعد الأخلاقي في الشراكات الصحية

تتميز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المجال الصحي بتداخل مصالح متعددة، ما يجعل الجانب الأخلاقي جزءاً أساسياً من تقييم هذه الشراكات. فنجاح هذه الشراكات لا يعتمد فقط على الكفاءة المالية أو التشغيلية، بل أيضاً على مدى التزامها بالشفافية، وحماية حقوق المرضى، وضمان عدالة تقديم الخدمات.

وبالتالي فإن أي تحليل لأثر هذه الشراكات يجب أن يأخذ في الاعتبار التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والمسؤولية الأخلاقية تجاه المجتمع، وهو ما تم مراعاته في تصميم وتحليل هذه الدراسة.

يعكس التطبيق العملي لأخلاقيات البحث العلمي في هذه الدراسة مدى ارتباط الجانب الأخلاقي بجودة المنهجية البحثية، وليس مجرد متطلب نظري. وفي سياق القطاع الصحي السعودي، تصبح هذه الاعتبارات ضرورة لضمان أن تعكس النتائج الواقع الفعلي دون الإضرار بالمشاركين أو المؤسسات، مع الحفاظ على أعلى مستويات الموثوقية العلمية.

الخاتمة

يُظهر هذا التقرير أن أخلاقيات البحث العلمي ليست عنصراً ثانوياً في الدراسات الأكاديمية، بل تمثل الإطار الذي تُبنى داخله المعرفة العلمية وتُقاس من خلاله موثوقية النتائج. وفي سياق البحوث الصحية، تتضاعف أهمية هذا الإطار

نظرًا لحساسية البيانات المتعلقة بالأفراد والمؤسسات، وما يرتبط بها من آثار مباشرة على جودة الخدمات الصحية وصناعة القرار.

وقد تبين من خلال تناول المرتكزات الأخلاقية والإشكالات المحتملة والأطر التنظيمية أن الالتزام بالمعايير الأخلاقية يسهم في رفع جودة البحث العلمي من عدة جوانب، أبرزها تعزيز دقة البيانات، وضمان حياد التحليل، وحماية المشاركين، وتقليل احتمالات الانحراف أو التحيز في النتائج. كما أن وجود أطر تنظيمية مثل لجان أخلاقيات البحث والمعايير الدولية يوفّر بيئة أكثر انضباطًا واستقرارًا للممارسات البحثية.

وفيما يتعلق بالتطبيق العملي على موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في القطاع الصحي السعودي، يتضح أن الاعتبارات الأخلاقية تشكّل جزءًا أساسيًا من تصميم الدراسة وتنفيذها، خصوصًا فيما يتعلق بسرية البيانات، والموافقة المستنيرة، وحماية المعلومات المؤسسية، وهو ما يعزز من موثوقية النتائج وقابليتها للاستخدام في التطوير والتحسين.

وبناءً على ذلك، فإن ترسيخ ثقافة أخلاقيات البحث العلمي يُعد ضرورة مستمرة في الدراسات المستقبلية، ليس فقط لضمان جودة المخرجات الأكاديمية، بل أيضًا لدعم استدامة البحث العلمي وتعزيز الثقة بين الباحثين والمؤسسات والمجتمع.

المراجع

العواضي, ا. أ. ب. س. ب. خ. (٢٠٢٢). أخلاقيات البحث العلمي. مجلة كلية الدراسات الإسلامية

والعربية للبنات بالإسكندرية, ٣٨ (٠٠٢), ١٠٥-١٥٥.

دياب, ح. ه. ص. م. (٢٠٠٧). أخلاقيات البحث العلمي وضوابطه. ٠٠٠ (٠٠٠), ٧٣٧-٧٥٩.

<https://search.mandumah.com/Record/911400>

عبدالقُدوس. (٢٠٢٣). أخلاقيات البحث العلمي. البعث الإسلامي, ٦٩ (٠٠٦), ٦٤-٧١.

محمد, خ. أ. (٢٠١٢). أخلاقيات البحث العلمي. مجلة العدل, ١٤ (٠٣٥), ١٥٠-١٦٠.

Weinbaum, C., Landree, E., Blumenthal, M. S., Piquado, T., & Gutierrez,

C. I. (2018). *Ethics in Scientific Research: An Examination of Ethical*

Principles and Emerging Topics (No. RR2912). Article RR2912.

<https://apps.dtic.mil/sti/html/tr/AD1096839/>